



كلمة

الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير جورج حبيب سيام

أمام

اللجنة الرابعة

البند ٣٠: الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيد الرئيس،

شكراً

أود بداية أن أضم صوتي إلى المندوبين الذين سبقوني بتقديم التهاني لكم ولأعضاء مكتبكم على انتخابكم . كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء المكتب المنتهية ولايته لأدائهم الناجح في إدارة أعمال اللجنة .

السيد الرئيس،

تواكب الأمم المتحدة الصراع العربي-الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٨، حين أنشئت دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية التي تحولت ميداناً لمواجهة دموية مسلحة أدت إلى إرهاب الشعب الفلسطيني ودفعه إلى مغادرة مدنه وقراه ومنازله ومراكز عمله ثم إلى تحوُّله إلى لاجئين منكوبين سواء في الداخل أو في دول الجوار وأقاصي المعمورة . ومن سخرية القدر أن الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتزامن مع مرور ستين عاماً على نكبة فلسطين وتشريد شعبها . سنوات طويلة شهدت مزيداً من الدمار والمآسي وسالت خلالها دماء ودموع ولم تفلح القرارات الدولية المتكررة ومبادرات السلام الخجولة في وقفها، فهل من ضوء في نهاية هذا النفق المظلم؟

السيد الرئيس،

في ٢٣ أيلول ٢٠٠٨، وبعد حوالي ١٠ أشهر على عقد مؤتمر أنابوليس، أكد المندوب الإسرائيلي في مجلس الأمن "أن إسرائيل تدرك مسؤولياتها في السلام" وتابع مضيفاً "أن المطلوب بذل الجهود في الميدان لمواجهة كل العقبات في وجه السلام، ولتحقيق تدابير بناء الثقة مع إسرائيل".

اسمحوا لي السيد الرئيس، أن انتقل معكم إلى الميدان، إلى الأرض الفلسطينية المحتلة لنستعرض معاً الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في إطار "استعداداتها المزعومة للسلام" منذ مؤتمر انابوليس الذي انعقد في أواخر تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ . ولن أعود إلى أبعد مما كتبه شولاميت ألوني، وزير التعليم الإسرائيلي في حينه، عندما أشار إلى أن "دولة

إسرائيل تمارس سياسة التمييز العنصري بحق المدنيين الفلسطينيين " بل سأكتفي بالتقارير التي قدمها مقرر الأمين العام في مجالات مختلفة عن مشاهداتهم لهذه الممارسات خلال العام المنصرم، حيث أمعنت إسرائيل بفرض سياسة الأمر الواقع معتمدة على منطق القوة ومتجاهلة أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

السيد الرئيس،

إن التقرير الأخير للمقرر الخاص **Richard Falk** عن أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ينقل إلينا صورة بالغة التعبير، ببشاعتها طبعاً، عن الأوضاع الإنسانية والحياتية اليومية لأبناء فلسطين الأصليين فهو يؤكد أن للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية كافة خصائص الاستعمار والفصل العنصري، وإن إطالة أمد الاحتلال تشكل تهديداً عميقاً وتعدياً صارخاً على أهم حقوق الإنسان جميعاً، وهو حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

إن المقرر الخاص لم يكن ليوجه هكذا اتهامات إلى إسرائيل لو لم تكن تمارس سيطرتها التامة، الصارمة والمستمرة على الحدود والمعابر والمرافق الاقتصادية وعلى المجال الجوي والمياه الإقليمية، وهذه هي أقصى الممارسات لا بل أقساها على حياة ومعيشة أبناء الشعب الفلسطيني، الأمر الذي حمل المقرر على القول: "من الجلي، ودون أدنى شك، من منظار القانون الدولي أن غزة لا تزال تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي مما يرتب عليها المسؤوليات القانونية التي تلقى على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال وبالتالي فإن من واجبها الالتزام باتفاقيات جنيف". فهل تفعل إسرائيل ذلك حالياً؟

إن المقرر الخاص لم يكن ليلفت المجتمع الدولي إلى خرق إسرائيل لتعهداتها بالعمل على إحلال السلام والاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة لو لم تكن الحكومة الإسرائيلية قد اتخذت قراراً بإنشاء ٤٧٧ وحدة سكنية إضافية في منطقة القدس ولو لم تستمر سياسة تدمير الممتلكات ومصادرتها وإقفال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وإقامة المعابر والحواجز غير القانونية ونقاط التفتيش وتقييد حركة التنقل وتوقيف المواطنين وطردهم..... الخ. مما أوصل الأوضاع إلى حد دفع بأحد الصحفيين الإسرائيليين

للكتابة: "إن المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يمكن أن يتعرضوا في آن واحد للسجن، ومنعهم من كسب عيشهم، وحرمانهم من أية مساعدة أو رعاية اجتماعية . . فعلى ظهور من نحارب الإرهاب؟ الأراميل؟ الأيتام؟ أن هذا لمخجل".

إن سياسة التهجير والتشريد وإزالة معالم الهوية الفلسطينية تجد ابلغ لا بل أسوأ تعبير لها في البرنامج الاستيطاني الإسرائيلي بمداه ونطاقه وما ينطوي عليه من ترتيبات أمنية بحفنة وشق طرق التفافية وتشديد جسور وأنفاق وإقامة جدار عازل . . . كل هذه الأعمال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تناقض مبادئ الشرعية الدولية وتعارض مع المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على السلطة القائمة بالاحتلال أن تنقل "جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".

وإذا انتقلنا إلى الجولان السوري المحتل فإن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان فيها تخرج بشكل واضح على الالتزامات المفروضة على السلطات القائمة بالاحتلال وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وكما أشار تقرير رئيس اللجنة فإن المواطنين السوريين محرومون من حقوقهم باستثمار مياهم وأراضيهم، ومعرضون يومياً لكافة أنواع المضايقات والإجراءات الأمنية، وفيما يحرم السجناء منهم من القواعد الأساسية لضمان حقوقهم فإن بقية المواطنين تتعرض لحصار من نوع آخر يتمثل بتزايد أعداد المستوطنين اليهود بغية التحضير لتغيير معالم وهوية هذه الأرض السورية خلافاً لكافة القرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

هذا غيض من فيض الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الستون عاماً المنصرمة، فإذا كانت هذه استعدادات إسرائيل للسلام فكيف تكون استعداداتها للحرب، وهل هي فعلاً مدركة لمسئولياتها تجاه الاستقرار والسلام العالميين وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة؟

إن الاستعداد للسلام يكون بممارسات تلتزم ميثاق الأمم المتحدة وإرادة سياسية للدخول في مفاوضات جدية وترجمة هذا الالتزام السياسي بتدابير بناء ثقة على أرض الواقع، مما يحقق تقدماً على طريق التسوية العادلة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي المبني على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ويساهم بالتالي في إيجاد المناخ المطلوب للوصول إلى حلول لسائر الأزمات في المنطقة.

إن ممارسات إسرائيل لا تدعو للتفاوض، لا بل انها تؤدي إلى المزيد من المآسي والأزمات وتنسف المحاولات النادرة والحجولة لإحلال الأمن والسلام، مما يضع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية أكبر في حلّ النزاع العربي-الإسرائيلي، تبدأ باتخاذ خطوات عاجلة وفعالة لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي المتعلق بالاحتلال العسكري، ومن ثم الانتقال دون تأخير إلى مرحلة إيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع على أسس أحكام القانون الدولي ومقررات مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية التي اتخذت في بيروت.

شكراً السيد الرئيس .